

الأحد 29 مارس 2020 - السنة السادسة والعشرون - العدد 7233

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 الوعي الناضج ضرورة أساسية لهزيمة «كورونا»

الإمارات اليوم

03 ربّ ضارة نافعة

تقارير وتحليلات

04 شطب ديون الدول الأشد فقراً ضرورة لمواجهة آثار «كورونا»

05 استخدام المياه سلاحاً ضد الأكراد في شمال سوريا

06 قيادة العالم وقت الأوبئة

شؤون اقتصادية

08 3.09 تريليون درهم الأصول المصرفية في الإمارات

من إصدارات المركز

09 أسواق الطاقة العالمية.. متغيرات في المشهد الاستراتيجي

إنفوغراف

10 «الدرونز» في مجابهة كورونا



الوعي الناجح ضرورة أساسية لهزيمة «كورونا»

يخوض العالم خلال الفترة الراهنة معركة حامية الوطيس ضد فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، الذي أعلنته منظمة الصحة العالمية وباءً عالمياً، عقب انتشاره بشكل مفرغ من بؤرته الأصلية في مدينة ووهان في مقاطعة هوبي بالصين ليصيب العديد من الدول في قارات العالم المختلفة، وتضاعف أرقام ضحاياه، سواء من المصابين أو الوفيات، بشكل يندر بالخطر.

ومما لا شك فيه أن هذه المعركة أصبحت قضية حياة أو موت، فالنصر على «كورونا» سيفتح المجال لأن يواصل العالم مسيرة تقدمه التي استطاع من خلالها توظيف أحدث التقنيات التي أفرزتها الثورة الصناعية الرابعة، لصالح توفير المزيد من سبل الحياة العصرية والتغلب على ما يواجهه بني البشر من تحديات متعددة. أما الهزيمة في هذه المعركة، لا قدر الله، فسوف تعني بالضرورة عودة العالم إلى الورا لعقود؛ إن لم يكن لقرون طويلة، بشكل يصعب تخيله.

وتدرك دولة الإمارات العربية المتحدة الأهمية الحاسمة للمعركة التي يخوضها العالم ضد وباء «كورونا» والأهمية الحيوية للانتصار فيها؛ لذا، اتخذت حزمة متكاملة من الإجراءات الاحترازية، وحثت المؤسسات المعنية أن تتعامل بشكل صارم لمواجهة هذا الوباء. ولم تقتصر جهود دولة الإمارات لمكافحة هذا الوباء على الداخل فقط، بل تسهم بفاعلية في محاصرة ذلك الوباء في عدد من الدول، من خلال تقديم يد العون والغوث لها، وهنا يمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر إلى المساعدات التي قدمتها الدولة لكل من الصين وإيران وصربيا وأفغانستان.

وثمة شروط كثيرة للفوز في المعركة ضد وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، منها الضرورة الحاسمة للتعاون الدولي الفاعل لمواجهة هذا التحدي الوجودي الذي يواجهه دول العالم قاطبة، وما ينطوي عليه ذلك من أهمية تبادل الخبرات بين الدول التي استطاعت تحقيق تقدم في مواجهة هذا الوباء والدول التي باتت بؤرة له، وتعاني صعوبات بالغة في مواجهته. ومنها أيضاً ضرورة تعزيز المنظومة الصحية، وبخاصة في الدول التي يعاني فيها القطاع الصحي الكثير من المشكلات والتعقيدات. ولكن الشرط الذي نريد أن نركز عليه في هذا السياق، يتمثل في ضرورة وجود وعي عميق لدى شعوب العالم كافة بطبيعة هذا الوباء، ومخاطره المأساوية، وكيفية التغلب عليه.

والحاصل أن الوعي العميق المراد لمواجهة وباء «كورونا» مطلوب على مستويات عدة، أهمها بطبيعة الحال ضرورة الوعي بأهمية عنصر النظافة الشخصية كحائط صد أولي ضد انتشار العدوى. وهنا، لا بد من تأكيد ما شددت عليه منظمة الصحة العالمية مراراً وتكراراً من ضرورة المواظبة على غسل اليدين بالماء والصابون والامتناع عن لمس الوجه، وبخاصة مناطق الأنف والفم والعينين، كما أن هناك ضرورة خاصة لأهمية الوعي بمواجهة الشائعات التي تنتشر بكثرة في أوقات الأزمات، ويمكن للفرد أن يقوم فيها بدور سلبي أو إيجابي في ظل الانتشار الواسع لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ولا شك أن هذه المواجهة تدعم بشكل كبير الجهود المبذولة من قبل المؤسسات المعنية في الدول المختلفة التي تخوض غمار حرب طاحنة ضد هذا الوباء الفتاك، حيث إن للشائعات تأثيراتها السلبية الخطيرة التي يعرفها الجميع.

إن دول العالم المختلفة تبذل جهوداً كبيرة، منذ اتضح الخطر الكبير الذي يشكله وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وتقوم المؤسسات المعنية بدور مذهل لوقف انتشار هذا الوباء، ومن ثم القضاء عليه، ولكن نجاح هذه الجهود يتوقف بشكل جوهري على وجود وعي متقدم لدى أفراد المجتمعات المختلفة يدعم هذه الجهود ويعززها، وإلا ذهبت تلك الجهود أدراج الرياح. وهذا الوعي يقود بالضرورة إلى قيام الأفراد بدور مهم مكمل لهذه الجهود، من خلال الالتزام الصارم بالتعليمات الصحية والتدابير الأمنية التي تصدرها المؤسسات المختصة، واستقاء المعلومات من المصادر الرسمية للبعد عن ترويج معلومات مغلوبة قد تترك تأثيرات سلبية على فاعلية تلك الجهود.

رُبُّ ضارة نافعة

لا شك في أن الضرر أمر لا تقبل به النفس البشرية مطلقاً؛ والأمراض من المشكلات التي تزعج الإنسان وتسبب له الأذى؛ فما بالك إذا كان وباءً مثل فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، الذي يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه الإنسان في العصر الحديث؛ ليس لأنه الأول من نوعه، فقد سبقه الكثير من الجوائح؛ ولا لعدواه، فهناك الكثير من الفيروسات المعدية؛ ولكن بسبب سرعة انتشاره، وطول فترة حضانه، وطبيعة عدواه، مع صعوبة السيطرة عليه، وخاصة أنه لا يوجد حتى الآن أي لقاح أو علاج له. ولا شك أيضاً في أن الآثار التي تركها على كل نواحي الحياة تقريباً، ويُتوقع أن تتفاقم، ربما تكون غير مسبوقة، على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية، وحتى الاجتماعية.

ولكن مع كل ذلك، فإن في هذه الجائحة دوراً وعبيراً متعددة، يمكن الاستفادة منها؛ فهو أولاً، وقبل كل شيء، يقوّي إيمان المؤمن بربه؛ والتوكل عليه في السراء والضراء، فمن يتوكل على الله حسن توكله فهو حسبه؛ والله على كل شيء قدير. وثانياً، مدى ضعف الإنسان، فبرغم التقدم الهائل الذي حققته البشرية في مختلف المجالات من دون استثناء، بما فيها الطب وعلوم الأوبئة وحتى الأدوية، فهي عاجزة حتى الآن عن إيجاد لقاح فاعل لمكافحة هذا الفيروس ووقف تمدده؛ وبحسب ما يتوقع المختصون، فإن مثل هذا الدواء لن يكون متوافراً قبل عام أو عام ونصف من الآن. وثالثاً، أن مصير البشرية مشترك؛ فقد أظهر الفيروس أن الناس، مهما اختلفت أعراقهم وألوانهم وأديانهم، يواجهون في النهاية مصيراً واحداً؛ حيث لم يميز الفيروس بين غني وفقير، وأبيض وأسود، وكبير وصغير، وغربي وشرقي، وراعٍ ورعية، ومنطقة باردة وأخرى حارة؛ فالكل أمامه سواسية؛ والكل مهدد ومستهدف؛ ومن ثم فإن هذا الداء أظهر أكثر من أي شيء آخر، ربما على مدار التاريخ، أن الإنسانية مصيرها مشترك. ورابعاً، تعزيز التضامن الإنساني، فقد أظهر الوباء أهمية توثيق العلاقات بين المجتمعات المختلفة، والتضامن بينها، حيث تتوحد الرؤى والجهود من أجل مكافحة هذا الوباء، والكل مستعد لمساعدة الكل؛ بل لقد رأينا تلاحشاً للأحقاد وحتى بعض الصراعات توقفت؛ ما يدل على أن البشر بدؤوا يستشعرون هذه الرابطة التي تربطهم، وأن عليهم أن يتعاونوا ويتعاضدوا، بل ويتآخروا؛ ومن ثم، فإن الوباء يوحد، ولو مؤقتاً، العالم؛ وقد يضعه أمام تفكير جديد يخفف من درجة الأنانية التي سادت على مدار التاريخ؛ وكأن الله، عز وجل، يقول لهم هذه فطرتكم لتعودوا كما أردتكم. وخامساً، التكاثر المجتمعي، حيث أظهر، بل وعزز «كورونا» الكثير من القيم المجتمعية؛ حيث نجد التضامن بين مختلف فئات المجتمع الواحد وأبنائه، وهناك حرص واضح من الغالبية العظمى من الناس في مختلف الدول على التراحم وتخفيف الفوارق؛ حيث نجد المبادرات الفردية، وهناك نوع من التسابق لتقديم يد العون، بل وهناك الكثير من الناس نذروا أنفسهم للخدمة والتطوع من دون مقابل؛ وهذه معانٍ إنسانية موجودة من قبل، ولكنها زادت كثيراً مع غلبة الحياة المادية وطغيانها أحياناً على الجوانب القيمية التي يجب أن تحكم علاقات أبناء المجتمع أو الدولة الواحدة. وسادساً، تدريب الناس على التكيف مع الظروف المختلفة التي تفرضها مثل هذه الكوارث، على سبيل المثال، البقاء في البيوت، وحظر التجول، وتخفيف الحركة، والابتعاد عن وسائل الترفيه، وغيرها من الأمور التي لم يعتدها الناس، وخاصة في هذا العصر الذي يعتمد على الحركة والسرعة. وسابعاً، تعظيم الاستفادة من التكنولوجيا في مجالات كثيرة؛ منها على سبيل المثال، التعليم، وتقديم الخدمات، وغيرها من المجالات التي يمكن أن نستفيد فيها كثيراً من التطور التكنولوجي الهائل والثورة الصناعية الرابعة. وثامناً، محاربة بعض السلوكيات التي تضر الإنسان؛ سواء بصحته أو وضعه المادي، مثل، التدخين، والمبالغة في الترفيه؛ وغيرها من العادات التي يمكن أن يوفر الواقع فرصة للتخلص أو التخفيف منها.

شطب ديون الدول الأشد فقراً لمواجهة آثار «كورونا»

تصنف المنظمات الدولية المتخصصة الدول الأشد فقراً وفقاً لتلك التي تعاني أزمات الحروب والقحط؛ حيث تفيد إحصائيات أن عدد الفقراء حول العالم يصل الى 2 مليار وأكثر من 736 مليون، إلا أن الشيء اللافت للنظر أن الفقر لا يقتصر كما هو شائع على الدول الإفريقية، إنما يital دولاً في الشرق الأوسط ودولاً أوروبية، وخاصة دول أوروبا الشرقية.



والأوضاع المالية الضيقة، وتقلص نشاط التجارة والاستثمار، وانخفاض أسعار السلع الأولية بشكل حاد.

كريستالينا غورغيفا، مديرة صندوق النقد، أشارت منذ أيام، هي الأخرى، إلى أن ما يقرب من 80 دولة طلبت قروضاً من أدوات التمويل الطارئ؛ المتاح بها 50 مليار دولار تقريباً.

هذه البيانات المقلقة، وفي ظل توقعات خبراء ومحللين اقتصاديين بتراجع النمو العالمي وازدياد معدلات البطالة والفقر وتنامي وتيرة التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية، وحتى الدول المتقدمة، كالصين والولايات المتحدة واليابان، تنبئ بمقدار الأزمات التي سيخلفها «كورونا» على اقتصادات الدول الفقيرة والأشد فقراً على نحو أكثر عمقاً وتأثيراً؛ فخلال الأزمة المالية العالمية عام 2008، أفلتت الدول الإفريقية من وطأة التأثير الاقتصادي؛ لأن الكثير منها كان أقل اندماجاً في الأسواق المالية، وكانت ديونها أقل، وكان لدى الدول متسع لزيادة الإنفاق دعماً للنمو، إلا أن الأمور اختلفت الآن، فقد تزايدت مديونية هذه الدول، وأصبح انخراطها أكثر في الأنشطة الاقتصادية العالمية، كما أن لديها عمالة ضخمة في الخارج.

فصحيح أن دعوة الصندوق والبنك «الدوليين» إلى تعليق سداد أقساط الديون جاءت في وقتها، إلا أن الأمر يجب أن يتسع أكثر لتستفيد منه الدول الإفريقية المصدرة للنفط أيضاً، ولاسيما مع نزول أسعار النفط 50% منذ بداية العام الجاري، وخاصة أن صندوق النقد أصدر توقعات قال فيها إن «كل هبوط 10% في أسعار النفط، سيقصص، في المتوسط، النمو لدى مصدري النفط بنسبة 0.6% ويرفع العجز المالي الكلي بنسبة 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي».

الجديد في الأمر أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أصدرتا بياناً حديثاً، حثاً فيه مقرضي الديون الثنائية الرسميين على تقديم إعفاء فوري للبلدان الأشد فقراً في العالم، التي تواجه تداعيات خطيرة من انتشار وباء «كورونا» المستجد (كوفيد - 19)، كما دعا البيان المقرضين إلى التعليق الفوري لمدفوعات دول المؤسسة الدولية للتنمية، التي يقطنها ربع سكان العالم، وثلاثا السكان الذين يعيشون في فقر مدقع.

هذه الدعوة، التي تأتي في وقتها، تأخذ منحى غاية في الأهمية؛ كونها تدخل في باب المسؤولية الاجتماعية التي تفرضها تداعيات انتشار الوباء على المؤسسات بأشكالها كافة، وعلى امتدادها الجغرافي وإطار أعمالها المختلفة؛ وتساعد دول المؤسسة الدولية للتنمية في توفير متطلبات السيولة الفورية لمعالجة التحديات التي تواجهها بسبب كورونا، وتتيح الوقت لها لكي تقيم تأثير الأزمة عليها، والمتطلبات التمويلية التي تحتاج إليها، بحسب الصندوق والبنك.

لقد جاءت دعوة أكبر مؤسستين ماليتين في العالم، وتم توجيهها إلى رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل، عشية عقد قادة الدول الأوروبية الـ 27 لقاء قمة عبر «الفيديو»، بهدف بلورة استجابة جماعية للتعامل مع الوباء، بعد أن كان رئيس البنك الدولي قد دعا الدول الدائنة في مجموعة العشرين إلى السماح للبلدان الأشد فقراً بتعليق جميع مدفوعات الديون الثنائية، حتى تتمكن هذه الدول من تكريس جهودها على الإجراءات الصحية الهادفة لمواجهة «كورونا»، وهو ما ينسجم مع إعلان «البنك» سابقاً عن توفير ما يصل إلى 150 مليار دولار، على مدار الـ 15 شهراً المقبلة، كما أنه يعمل على تجهيز مشاريع في 49 دولة لمساعدتها على مواجهة الفيروس، بموجب تسهيل ائتماني سريع.

أما صندوق النقد، الذي وضع جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي وبوروندي ضمن الدول الأشد فقراً في العالم في وقت سابق، فقد أشار هو الآخر إلى وجود مخاطر اقتصادية كبرى في إفريقيا من جراء انتشار «كورونا»، حيث قال مؤخراً إن انتشار «كورونا» في منطقة إفريقيا سيضر بنموها الاقتصادي بشدة، وخاصة في ظل تعطل معيشة المواطنين

استخدام المياه سلاحاً ضد الأكراد في شمال سوريا

يقول ماتياس فون هاين، في مقال له في (DW) عربية، إن موارد الماء في زمن فيروس كورونا تنقص في المنطقة الكردية في شمال سوريا؛ فالتنظيمات الجهادية المقاتلة في المنطقة، التي تسيطر عليها تركيا أوقفت أهم محطة لتوريد المياه في المنطقة.



من خلال ظهور الأعراض. ومختبرات تقييم التجارب موجودة فقط في العاصمة السورية دمشق. وهذا الوضع السيئ في الوقاية من الوباء يزداد صعوبة مع قطع المياه.

التخلي عن الأكراد مجدداً

يشير الطبيب الألماني إلى أنه لم تمرّ إلا سنة واحدة على تمكن الوحدات الكردية من الانتصار على تنظيم داعش في عقر داره في باغوز، وهي معركة دفع فيها الأكراد أكثر من 11 ألف قتيل، إنها ضريبة دم عالية. وينتقد فيلك بأنه لا أحد شكرهم، وفوق ذلك «يترك الأكراد مجدداً وحدهم». أضف إلى ذلك أن تنظيم داعش لم ينهزم نهائياً، ومن خلال دعاية التنظيم يتضح أن هناك تخطيطاً لاستغلال الوباء لأغراض ذاتية.

تركيا تنتهك القانون الإنساني الدولي

في شهر مارس الفائت حصل عصيان داخل سجن في الحسكة يضم 5 آلاف مقاتل من داعش تحت مراقبة المقاتلين الأكراد، كما يقول فيليكس أنطون لـ DW، وهذا الألماني يعيش متطوعاً دولياً منذ سنتين بالمنطقة الكردية في شمال سوريا. ويذكر أنطون بنحو 10 آلاف من نساء داعش الأجنبية في مخيم الهول، حيث تُسجن عائلات ألمانية أيضاً من داعش. وحتى هناك مع تردي الوضع فقد حصل عصيان. وبحسب كمال سيدو، من جمعية الشعوب المهددة، فقد يكون نحو مليون نسمة متأثرين بانقطاع المياه. ويوضح سيدو بأن تركيا هي المسؤولة عن تصعيد الوضع، وتصرفها يكشف عن «أن كل وسيلة مشروعة بالنسبة إليها لتقوية سلطتها في شمال سوريا ومحاربة الإدارة المحلية المستقلة للسكان الذين يعيشون هناك، وبهذه السياسة تنتهك تركيا القانون الدولي الإنساني».

مع بدء إعلان إصابات بعدوى فيروس كورونا في سوريا، بدأ نقص الماء في المناطق التي يديرها الأكراد في شمال سوريا. والسبب هو توقف أهم محطة مياه لتزويد نحو نصف مليون نسمة. وهذا لا يعود إلى أسباب فنية أكثر مما هي أسباب سياسية؛ لأن محطة مياه علوك في ريف الحسكة، التي تبعد نحو 10 كيلومترات شرقي مدينة رأس العين تخضع لمراقبة تركيا والمليشيات المتحالفة معها. فهي تزود المناطق التي تقع تحت سيطرة الإدارة الكردية في شمال سوريا وتشكل شوكة في عين تركيا. ولذلك وجدناها في أكتوبر الماضي، في إطار ما سُمي «عملية نبع السلام»، قد احتلت أجزاء من المنطقة الكردية على طول الحدود التركية؛ الأمر الذي أدى إلى سقوط محطة مياه علوك في يد تركيا.

توقف المياه يأتي في ظرف حرج

المؤكد هو أنه منذ يوم السبت 21 مارس لم يعد الماء يأتي من علوك. وهذا ما أكدته جهات مختصة لـ (DW)، ومنذ أكتوبر الماضي تحصل انقطاعات في المياه. وبسبب حالات «كورونا» الأولى في سوريا، فإن انقطاع الماء يأتي في وقت حرج. والقلق يدور حول الناس في مخيمات اللاجئين في المنطقة الكردية. ففي مخيم الهول وحده، المعني أيضاً بانقطاعات الماء، يعيش حالياً 67 ألف شخص في مساحة ضيقة. والظروف الصحية في هذا المخيم وغيره سيئة للغاية. وعند توقف التزود بالماء فإنه يصبح من المستحيل على الناس اتباع أبسط الإجراءات الصحية كغسل اليدين. «وإذا ما وصل كورونا إلى المخيمات، فإن المرض سينتشر هناك كالنار في الهشيم»، بحسب خبراء.

آخر أمل عربات الإطفاء

تحاول الإدارة الذاتية الكردية الحفاظ على تزويد الناس بالمياه باستخدام شاحنات الصهاريج، كما يتم أحياناً استخدام عربات الإطفاء، ويقول الطبيب الألماني ميشائيل فيلك، الذي يدير منذ سنوات المساعدات الطبية في مناطق الإدارة الذاتية الكردية، بعد حديثه مع رئيس الهلال الأحمر الكردي، إن الأخير «منهك تماماً»، ويضيف بأن الرعاية الصحية، ومع تدفق الماء، هي في الأصل صعبة؛ فالأطباء بإمكانهم فقط توفير الخدمات الصحية الأساسية للمنطقة. وبالنسبة إلى العناية المركزة تنقصها الأجهزة، يقول فيلك. وحالات كورونا لا يمكن التعرف إليها إلا

قيادة العالم وقت الأوبئة

تناول نيكولاس بيرن، في مقاله الذي نشرته مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية، أزمة وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والحاجة الملحة إلى وجود قيادة عالمية موحدة من أجل قيادة العالم إلى بر الأمان في خضم هذه الأزمة، حيث ركز على أهمية الدور الأمريكي في هذه المرحلة.



أن الولايات المتحدة يمكن أن تصبح أقوى وأكثر فاعلية من خلال مواجهة أزمة من الممكن مواجهتها بالتعاون مع حلفائها. لقد فقدت إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، وقتاً ثميناً منذ ديسمبر من العام الفائت، ولكن لم يفت الأوان بعد على تشكيل تحالف دولي للبدء في الحد من انتشار وباء «كورونا»، والقيام بالأمور التالية:

أولاً، يجب تشكيل مجموعة توجيه مكونة من قادة من مجموعة العشرين للتركيز على معالجة التحديات الصحية والاقتصادية الناجمة عن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19). ويجب أن يبدأ الرئيس الأمريكي ترامب، والرئيس الصيني شي جين بينغ، ورئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، اجتماعات عبر الهاتف لمناقشة كيفية التخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية لهذا الوباء.

ثانياً، يجب أن يكون جدول أعمال هذه المجموعة واسعاً وطموحاً، ومنصباً على معالجة القضية الأكثر إلحاحاً، وتبادل البيانات الدقيقة بسرعة وفاعلية حول عدد الأشخاص المتأثرين والمختبرين، ومعدل الوفيات في البلدان حول العالم. ويجب أن يكون هناك اتفاق على غرفة تبادل المعلومات المركزية لتبادل المعلومات هذه.

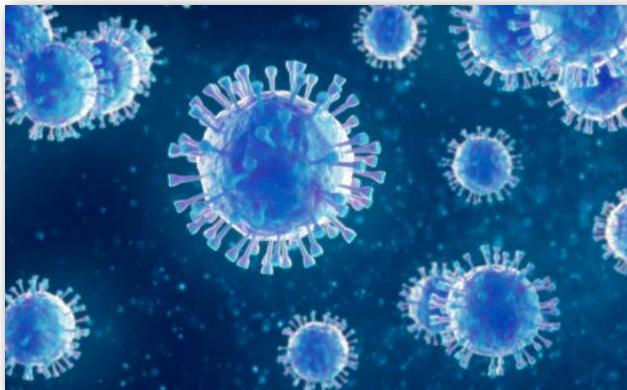
ثالثاً، يجب على «المجموعة» تعيين خبراء صحة عامة عالميين وبارزين لتحديد ما تم تنفيذه حتى الآن، وما يجب إصلاحه بشكل عاجل. كما تحتاج المجموعة إلى مطالبة الحكومات في مختلف أنحاء العالم بالاستعداد بشكل

لم يسبق للعالم من قبل أن واجه أزمة مثل وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وهي أزمة اختبرت حدود أنظمة الصحة العامة في كل مكان، كما اختبرت قدرة البلدان على العمل معاً لمواجهة تحدٍّ مشترك. وفي لحظات الأزمة هذه، تقوم مؤسسات السياسة الخارجية الأمريكية بالتعبئة للقيادة، ووضع جدول الأعمال لما يجب القيام به، ورسم مسار لتجاوز الأزمة.

ولسوء الحظ، أمضى الرئيس دونالد ترامب السنوات الثلاث الأخيرة في تحطيم وإهانة مؤسسات السياسة الخارجية الأمريكية، وتشويه نوع القيادة الأمريكية والعمل الجماعي العالمي الذي تروج له، وهو أحد أسباب استجابة العالم غير الكافية لوباء «كورونا» حتى الآن. وفي المقابل، لم يفعل قادة العالم سوى القليل لتخفيف حدة الأزمة. فمجلس الأمن الدولي صامت، وافتقرت منظمة الصحة العالمية إلى وجود قيادة عالمية، واكتفت دول الاتحاد الأوروبي بالحلول الوطنية وأغلقت الحدود مع جيرانها لأول مرة منذ أجيال، وأخفت الصين أزمة الفيروس عن العالم في أيامها الأولى الحرجة، واكتفى الرئيس الأمريكي ترامب بلعب موقف المتفرج.

وبناء على المدة التي سيستغرقها هذا الوباء، فإنه من الممكن مقارنة تأثيره بالنتائج التي تتسبب بها حرب عالمية من حيث عدد الأشخاص الذين تؤثر فيهم، والتغيرات في الحياة اليومية التي تحدثها في كل قارة، وخسائرها البشرية. وقد يؤدي هذا التأثير على الأعمال والتجارة والأسواق إلى حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الأكثر تدميراً منذ الكساد الكبير. وسيكون من الصعب تجنب مثل هذه السيناريوهات الأسوأ من دون قيادة أمريكية.

ولهذا، يجب مكافحة الوباء في وقت واحد على المستوى العالمي بدعم كامل من الدول القوية التي تملك القدرة على التنظيم، وتحديد الأولويات، وتوحيد الجهود الوطنية المتباينة والمتضاربة في كثير من الأحيان. ويبدو الرئيس الأمريكي ترامب غير قادر على تخيل



مايك بومبيو ونظيره الصيني، وبين وزير الخزانة ستيفن منوشين ونظيره الصيني. وكقوتين عالميتين رئيسيتين، يجب على الولايات المتحدة والصين بذل المزيد من الجهود للتخفيف من أسوأ جوانب الأزمة وتوفير القيادة العامة. ويجب على واشنطن وبكين وضع التوترات بين البلدين جانباً، وتوحيد القوى لمكافحة الوباء.

ولكن ما حدث كان عكس ذلك، فقد ازداد عدم الثقة والعداء بين الولايات المتحدة والصين. فخلال الأسابيع القليلة الماضية، خاض البلدان حرباً كلامية متواصلة حول من المسؤول في نهاية المطاف عن الوباء. وادعى المسؤولون الصينيون أن الجيش الأمريكي زرع الفيروس في ووهان لإضعاف الصين. وقام الرئيس الأمريكي ترامب من جانبه بوصف فيروس كورونا بـ «الفيروس الصيني».

ومن أجل مواطنيهم وبقية العالم، يجب على واشنطن وبكين إيقاف لعبة توجيه اللوم، والبدء في العمل معاً للبحث عن حلول. وفي حال لم تستطع الصين والولايات المتحدة التواصل والتعاون بشكل فاعل، فسيكون من المستحيل تجنب المزيد من التوترات، وتقسيم العالم الذي يجب أن يتحد الآن أكثر من أي وقت مضى من أجل العمل المشترك.

إن أزمة عالمية بهذا الحجم تنطوي على خطر قاتل ومميت. ففي حال انقلبت الدول ضد بعضها بعضاً، وتنافست على الموارد الشحيحة وفشلت في الاتصال، فإن ذلك سيؤدي إلى نتائج كارثية على مستوى العالم. وللعجب دور القيادة، نحتاج إلى قيادة مركزة وحازمة وفاعلة، وتعاون حقيقي من الرئيس الأمريكي ترامب وقادة عالميين آخرين، والذي سيحدد تعاونهم إلى حد كبير إذا ما كان العالم يمكنه اجتياز هذا الاختبار الوجودي، أم لا.

أفضل؛ فردياً وجماعياً، للتغلب على الأزمة. ويجب أن تعمل مجموعة العشرين أيضاً على تنسيق العديد من الجامعات البحثية والشركات الخاصة العاملة على إنتاج اللقاح المضاد للفيروس.

رابعاً، يجب مساعدة مئات الآلاف من الأشخاص الذين تقطعت بهم السبل في البلدان الأجنبية، حيث أغلقت الحدود بسرعة مذهلة في كل جزء من العالم. وتحتاج السفارات والقنصليات، الآن، إلى المساعدة لحماية مواطنيها المحاصرين في مناطق الوباء. ولهذا، فإن دول مجموعة العشرين في أفضل وضع للمساعدة في تنظيم الرحلات الجوية الخاصة والقوافل الإنسانية.

خامساً، يجب على قادة العالم أن يبعثوا برسالة تصميم موحدة لمحاربة الوباء، معاً، والتخطيط لإنقاذ العالم. فحتى رسالة تضامن عامة بسيطة من شأنها أن تساعد، وخاصة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، للتعبير عن التعاطف الأمريكي مع أولئك الذين يعانون في الخارج؛ فالعالم يحتاج إلى الأمل، ويمكن لهؤلاء القادة أن يقدموا الكثير في هذا الخصوص.

سادساً، مع توقف الاقتصادات الكبرى، يجب على الرئيس الأمريكي ترامب، وغيره من القادة، تولى الإشراف الشخصي على مجموعة ثانية رفيعة المستوى تتكون من وزراء المالية، ورؤساء البنوك المركزية من دول مجموعة العشرين، وغيرهم؛ وذلك لمواجهة أخطر أزمة اقتصادية منذ ما يقرب من قرن من الزمان. ويجب أن يكون تركيزهم منصباً على مواءمة السياسات المالية والنقدية بشكل أوثق للحد من تأثير الركود العالمي المحتمل. وقد قدم رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جيروم باول وزملاؤه في البنك المركزي في كندا وأوروبا واليابان مثلاً جيداً، في وقت سابق من هذا الشهر، في تنسيق الشريحة الأولى من الإجراءات المشتركة لتحفيز الاقتصاد العالمي. ولكن لا يمكن لهذه الدول أن تأمل في توجيه عمل عالمي فاعل دون مسؤولين من البرازيل والصين والهند، وغيرها من القوى الصاعدة. كما يجب على الفور رفع الحواجز الجمركية عن المنتجات والأجزاء الطبية التي ستكون ضرورية لاستجابة صحية أكثر نجاحاً.

أخيراً، تحتاج إدارة الرئيس الأمريكي ترامب إلى إقامة اتصالات أكثر بين واشنطن وبكين، وبين الرئيس الأمريكي ترامب والرئيس الصيني شي، وبين وزير الخارجية الأمريكي

3.09 تريليون درهم الأصول المصرفية في الإمارات



درهم في نهاية شهر يناير 2020 إلى 1.693.7 تريليون درهم في نهاية شهر فبراير 2020، فيما يعود الارتفاع في عرض النقد/ 3/ إلى زيادة في الودائع الحكومية بمقدار 4.5 مليار درهم على الرغم من انخفاض عرض النقد/1/ و/2/.

أعلن المصرف المركزي ارتفاع إجمالي الأصول المصرفية شاملاً القبولات المصرفية بنسبة 0.5% من 3.080.3 تريليون درهم في نهاية شهر يناير 2020 إلى 3.095.3 تريليون درهم عند نهاية شهر فبراير 2020. وارتفع إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة 0.5% من 1.736.9 تريليون درهم في نهاية شهر يناير 2020 إلى 1.745.5 تريليون درهم في نهاية فبراير 2020، فيما ارتفع إجمالي الودائع المصرفية بمقدار 1.8 مليار درهم، نتيجة ارتفاع بمقدار 3.6 مليار درهم في ودائع المقيمين. وقال المصرف المركزي في البيانات المصرفية التي أصدرها، أمس، إن عرض النقد/3/ ارتفع بنسبة 0.2% من 1.689.7 تريليون

الإمارات مركز الاقتصاد الرقمي عربياً



أكد تقرير أصدره المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية بعنوان «كيف يمكن للتكنولوجيا تمكين أجيال المستقبل في الشرق الأوسط؟» أن دولة الإمارات تعد مركز الاقتصاد الرقمي الرئيسي في العالم العربي، مع نظرة إلى المستقبل لتصبح مركزاً عالمياً للابتكار الرقمي. وقال التقرير إن دولة الإمارات تسعى لتنويع اقتصادها بعيداً عن الطاقة، وفي إطار هذا الجهد، أصبحت دبي المحور الرئيسي للاقتصاد الرقمي في المنطقة، في وقت تتطلع فيه إلى أن تصبح رائدة على نطاق أوسع للتحوّل الرقمي، كما يتجلى في حقيقة اتخاذ كل من: كريم وسوق دوت كوم «أمازون» الإمارة منطلقاً لهما. وأوضح المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية أن حكومة دولة الإمارات عملت على تحسين بيئة الأعمال، بما في ذلك الاستثمارات القوية لتعزيز ريادة الأعمال.

الاتحاد الأوروبي يمنح تونس 250 مليون

قال سفير الاتحاد الأوروبي في تونس باتريس برجميني، أمس السبت، في تغريدة على تويتر، إن الاتحاد الأوروبي منح تونس مساعدات بقيمة 250 مليون يورو لمساعدتها على مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا. وكان رئيس الحكومة التونسي إلياس الفخفاخ قد قال الأسبوع الماضي إن الحكومة خصصت 850 مليون يورو لمواجهة آثار الفيروس اقتصادياً واجتماعياً تتضمن حزمة مساعدات للفئات الفقيرة وللشركات أيضاً، وقال وزير المالية نزار يعيش، إن صندوق النقد سيعطي تونس 400 مليون دولار مخصصة لأزمة كورونا. وتتوقع تونس ركوداً اقتصادياً بسبب أزمة كورونا، ما دفع البنك المركزي إلى خفض سعر الفائدة الرئيسية 100 نقطة أساس من 6.75%.

«الأوروبي» يعتزم اقتراح حزمة تحفيز اقتصادية لحقبة ما بعد «كورونا»



أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، أمس السبت، أن المفوضية تعتزم اقتراح حزمة تحفيز اقتصادية جديدة لمساعدة التكتل على التعافي من الأضرار الاقتصادية التي ستنج عن فيروس كورونا. وقالت فون دير لاين في بيان «لضمان التعافي، ستقترح المفوضية تغييرات في إطار العمل المالي المتعدد السنوات (أم أم أف) تسمح بمعالجة تداعيات أزمة فيروس كورونا». وإطار العمل المالي المتعدد السنوات هو الميزانية الطويلة الأمد للاتحاد الأوروبي. وأضافت «سيشمل ذلك حزمة تحفيز تضمن الحفاظ على التماسك داخل الاتحاد من خلال التضامن والمسؤولية».

أسواق الطاقة العالمية.. متغيرات في المشهد الاستراتيجي

وعند إنشاء البنية التحتية الخاصة بها، والتأثيرات البيئية الأخرى مثل استخراج اليورانيوم، والتصريفات الناتجة عن التشغيل الروتيني، وعواقب الحوادث الصغيرة والكبيرة النطاق. ويرى فروجات أن استخدام الطاقة النووية يجلب معه تنوع الوقود ودرجة من الابتعاد عن تقلبات أسعار الوقود الأحفوري، ولذلك يمكنه زيادة أمن المعروض والمساعدة في استقرار السوق، ولاسيما إذا تم تطويرها إلى جانب تكنولوجيات إمداد الوقود غير الأحفوري، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية أو الكتلة الحيوية، وأيضاً بتدابير جانب الطلب.

وفي السياق نفسه يشير الكتاب إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر مرشحاً مثالياً لحيازة الطاقة النووية، نظراً إلى كون تكنولوجيات الطاقة النووية تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، وهي أنسب للاقتصادات التي تشهد نمواً قوياً. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي تحليل العوامل البيئية أو الخارجية لإنتاج الطاقة، التي بدورها يمكن أن تؤثر بشكل مباشر في حساب التكاليف الإجمالية. ويستكشف الكتاب أيضاً سياسات الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وخارجها، ويوضح الدكتور محمد رمادي الأستاذ في قسم الاقتصاد والإدارة المالية في «جامعة الملك فهد للبترول والمعادن»، أن دول مجلس التعاون مجتمعةً، تواجه معضلات متزايدة في إدارة العرض والطلب لموارد الطاقة على حد سواء، ويلفت النظر إلى أن اضطرابات ما يسمى «الربيع العربي» قد أدت إلى تغيير بعض الافتراضات السابقة بأن القطاع الخاص سيكون القوة الرائدة للتغيير الاقتصادي، إلى فرضية تقوم على تدخل حكومي أكثر استدامة في دول المجلس، وهو ما سيدفع الحكومات الخليجية إلى اتخاذ خيارات بين العقلانية الاقتصادية والسياسية في سياساتها المحلية تجاه الطاقة. ويؤكد الكتاب في الختام أن منطقة الخليج لا تزال مركزاً مهماً للطاقة بالنسبة إلى العالم، لكنها في الوقت نفسه تعاني نقصاً في بعض أنواع الوقود خاصة الغاز.



بدأت معالم تأثير التغيرات في المشهد الاستراتيجي العالمي على أسواق الطاقة تتضح على نطاق العالم، وهو موضوع الجدل الدائر ضمن قطاع الصناعة وفيما بين الحكومات على حد سواء. ولا تمس هذه التغيرات تطور أسواق النفط وتأثيرها في معدلات الإنتاج والأسعار وحسب، بل تمس مجموعة من العوامل الأخرى أيضاً؛ بما فيها أمن الطاقة، وتأثيرات الأزمات الاقتصادية العالمية، والحضور المتنامي لمنتجي منطقة الخليج العربي في الأسواق، سواء من حيث احتياطاتهم التقليدية أو تطويرهم مصادر بديلة ومتجددة. ويقدم هذا الكتاب مجموعة متنوعة من وجهات النظر بشأن تلك الاتجاهات،

وما لها من عواقب على المنتجين والمستهلكين على حد سواء في منطقة الشرق الأوسط وخارجها، إذ يرى ممدوح سلامة، المستشار في مجال النفط والطاقة لدى «البنك الدولي»، أن سوق النفط العالمية تقف على مفترق طرق؛ فأساسيات سوق النفط خضعت لتغييرات جذرية منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، ومن الواضح أن الاتجاهات الراهنة في العرض والطلب النفطي غير قابلة للاستمرار من المنظور البيئي والاقتصادي والاجتماعي؛ لذا فهو يتوقع أن الضغط على أسعار النفط سيتواصل بلا هوادة في الأعوام المقبلة، بسبب تنامي الطلب العالمي على النفط، وتضاؤل الاحتياطات العالمية المثبتة. ويتناول الكتاب الجدوى الاقتصادية لمصادر الطاقة المتجددة وآفاقها المستقبلية، سواء في ضوء القيود المفروضة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أو مشاركة منتجي الموارد الهيدروكربونية الخليجيين في تطوير المصادر المتجددة، وبين أنتوني فروجات، الباحث الأول في معهد «تشاتام هاوس»، أن لجميع مصادر الطاقة أثراً في البيئة وسوق الطاقة الأوسع، واستخدامها هو عبارة عن تحقيق توازن بين المخاطر والمنافع التي تجلبها، والطاقة النووية ليست استثناء من ذلك. والمنافع البيئية النسبية للطاقة النووية يمكن قياسها؛ لأنها لا تنتج أي انبعاثات لثاني أكسيد الكربون خلال دورة الوقود،

«الدرونز» في مجابهة «كورونا»

تعد الطائرات المسيّرة «درونز» من أحدث التقنيات التي انخرطت في الحرب ضد فيروس كورونا، وباتت تلعب دوراً فاعلاً في محاربتة في:

- نقل المهمات الطبية من موقع إلى آخر دون اتصال مباشر
- التواصل مع المرضى عن بعد
- نقل عينات الدم بصورة أسرع

يختلف تصميم كل طائرة مسيرة وفقاً لطبيعة مهمتها في محاربة «كورونا»، ومنها:

طائرات الكشف عن المرضى
تُزود بأجهزة قياس الحرارة عن طريق الأشعة تحت الحمراء وتستخدم في الكشف عن المصابين بالفيروس

طائرات المراقبة والاستطلاع
تُزود بكاميرات عالية الدقة لمراقبة الشوارع والمناطق التي يتم فيها حظر التجوال

درونز التعقيم
تُزود بوسائل خاصة لرش المواد المطهرة في الأماكن لسرعتها الكبيرة في إنجاز المهمة

طائرات البيانات
تُزود بمكبرات صوت لقراءة البيانات على الناس في الأماكن العامة